

تقرير فحص حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة

المحترمين

إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية)

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة المرفقة للبنك السعودي البريطاني ("البنك") والشركة التابعة له كما في ٣١ مارس ٢٠١٣، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة لفترة ثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حولها من (١) إلى (١٤). إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية وبعض المتطلبات الخاصة بالأشخاص عن كفاية رأس المال الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) المتعلق بـ "القواعد المالية المرحلية". إن مسؤوليتنا هي اظهار نتيجة فحص هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

تم فحصنا وفقاً لمعايير المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الخاصة بعمليات الفحص ومعيار الدولي الخاص بعمليات الفحص رقم ٢٤١٠ "فحص البيانات المالية المرحلية من قبل مراجع الحسابات المستقل للمنشأة". يشتمل فحص القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بصورة أساسية على توجيهه استفسارات إلى المسؤولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات الفحص التحليلي والأخرى على البيانات المالية. إن هذا الفحص أقل نطاقاً من عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية وبالتالي لا يمكننا هذا الفحص من الحصول على تأكيدات بأننا أصبحنا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. عليه، فإننا لا نبدي رأينا حول المراجعة.

نتيجة الفحص

بناءً على فحصنا، لم يلفت انتباهنا ما يدعوا إلى الإعتقاد بأن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) المتعلق بـ "القواعد المالية المرحلية".

متطلبات نظامية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، قام البنك بالإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الإيضاح رقم (١٣) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة. وكمجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح المذكور مع التحاليل ذات العلاقة المعدة من قبل البنك لنقدمها إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم نجد أية فروقات جوهيرية.

كـيـ بيـ إـمـ جـيـ الفـوزـانـ وـالـسـدـحانـ
صـ بـ ٩٢٨٧٦ـ
الـرـيـاضـ ١١٦٦٣ـ
المـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ

عبد الله حمد الفوزان
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٣٤٨)

إـرـنـسـتـ وـيـونـغـ
صـ بـ ٢٧٣٢ـ
الـرـيـاضـ ١١٤٦١ـ
المـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ

عبد العزيز عبد الرحمن السويلم
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٢٧٧)



١٤ جـمـادـيـ الثـانـيـ ١٤٣٤ـ
٢٤ أـبـرـيلـ ٢٠١٣ـ

